



الرئيس الأسد يصدر مرسوماً تشريعياً يعدل مادتين من قانوني المعاشات العسكرية ومعاشات عسكري قوى الأمن الداخلي تتعلقان بمنح إعانات للمحاليين على المعاش الصحي

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ٢٠١٩ القاضي بتعديل المادة ٤٦/ من قانون المعاشات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٧/ لعام ٢٠٠٣/ وتعديل المادة ٤٤/ من قانون معاشات عسكري قوى الأمن الداخلي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢/ لعام ٢٠١٢/.

ويوجب التعديل تصحيح المادة ٤٦ بأن يستحق العسكري عند إحالته على المعاش على مختلف أنواعه إعانة مالية عاجلة تعادل كامل الراتب والتعويضات المخصصة للرتبة والدرجة التي أحيل على أساسها على المعاش وفق راتب ثلاثة أشهر لمن بلغت خدماته الفعلية ١٥/

خمس عشرة سنة وما دون، وراتب شهر عن كل خمس سنوات من سنوات الخدمة الفعلية والإضافية لمن بلغت خدماته الفعلية أكثر من ١٥/ خمس عشرة سنة، وإذا كانت المدة أقل من خمس سنوات تحسب الإعانة بطريقة نسبية وتهمل أجزاء السنة.

ويمنح العسكري المحال على المعاش الصحي بسبب العمليات الحربية أو الحالات المشابهة لها أو نتيجة استفادته من قبل عصابة إرهابية أو عناصر معادية إعانة مالية شهرية، فإذا كانت نسبة العجز من ٤٠ بالمائة حتى ٥٩ بالمائة يحصلون على نسبة ٣٠ بالمائة إعانة على المعاش الصحي وذلك فيما يخص المحالين على المعاش من ١ تموز ٢٠١٨ وما قبل، ونسبة ٢٠ بالمائة للمحالين على المعاش الصحي بعد ١ تموز.

أما نسبة العجز من ٦٠ بالمائة وحتى ٧٩ بالمائة فيحصلون على نسبة ٥٠ بالمائة إعانة وذلك فيام يخص المحالين على المعاش من ١ تموز ٢٠١٨ وما قبل، ٤٠ بالمائة للمحالين على المعاش الصحي بعد ١ تموز، وحول نسبة العجز من ٨٠ بالمائة حتى ١٠٠ بالمائة فيمنح المحالون على المعاش من ١ تموز ٢٠١٨ وما قبل، نسبة إعانة ١٠٠ بالمائة، أما المحالون على المعاش الصحي بعد ١ تموز ٢٠١٨، فيمنحون نسبة إعانة ٧٥ بالمائة.

ويوجب المرسوم توفّر وزارة المالية النفقة المترتبة على تنفيذ البند ١/ من هذه الفقرة وتصرف من موازنة المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات، كما يوقف صرف الإعانة المالية الشهرية في حال وفاة صاحب المعاش أو حرماته منه.

وعمل المرسوم المادة ٤٤/ من قانون معاشات عسكري قوى الأمن الداخلي بأن يستحق العسكري عند إحالته على المعاش على مختلف أنواعه إعانة مالية عاجلة تعادل كامل الراتب والتعويضات المخصصة للرتبة والدرجة التي أحيل على أساسها على المعاش وفق راتب شهرين ونصف لمن بلغت خدماته الفعلية ١٥/ سنة وما دون، وراتب شهر عن كل خمس سنوات من سنوات الخدمة الفعلية والإضافية لمن بلغت خدماته الفعلية أكثر من ١٥/ سنة على ألا يتجاوز راتب ٥/ أشهر، وإذا كانت المدة أقل من خمس سنوات تحسب الإعانة بطريقة نسبية وتهمل أجزاء السنة.

ويمنح العسكري المحال على المعاش الصحي بسبب العمليات الحربية أو الحالات المشابهة لها أو نتيجة

استفادته من قبل عصابة إرهابية أو عناصر معادية إعانة مالية شهرية، حيث تمنح نسبة العجز من ٤٠ بالمائة حتى ٥٩ بالمائة نسبة إعانة من المعاش الصحي قدرها ٢٠ بالمائة، وتمنح نسبة العجز من ٦٠ بالمائة وحتى ٧٩ بالمائة نسبة إعانة ٤٠ بالمائة، أما نسبة العجز من ٨٠ بالمائة حتى ١٠٠ بالمائة فتتمنح نسبة إعانة قدرها ٧٥ بالمائة.

على أن توفّر وزارة المالية النفقة المترتبة على تنفيذ البند السابق من هذه الفقرة وتصرف من موازنة المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات، كما يوقف صرف الإعانة المالية الشهرية في حال وفاة صاحب المعاش أو حرماته منه.

وأوضح المرسوم أن أحكام هذا المرسوم التشريعي تطبق على حالات الإصابة الواقعة اعتباراً من ٢٠١١/٣/١٥ ميلادي.

اجتماع لوزراء نقل سورية والعراق وإيران في طهران الشهر القادم

حمود لـ«الوطن»: شركة شحن بري مشتركة لتفعيل التبادل التجاري

وزير الطرق الإيراني لـ«الوطن»: شركات إيرانية زارت سورية ونحتاج إلى إطار جديد لتمويل الشركات المشتركة



محمد راكان مصطفى

كشف وزير الطرق وبناء المدن محمد إسلامي لـ«الوطن» عن اجتماع الشهر القادم على مستوى وزراء النقل في سورية والعراق وإيران في طهران، بما يخص مشاريع البنى التحتية في سورية، منوهاً بأن ذلك يأتي بعد تشكيل لجان مشتركة لتنفيذ هذه المشاريع على خلفية اللقاء بوزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف في زيارة سابقة.

وجواباً على سؤال «الوطن» عن إمكانية المشاركة القريبة للشركات الإيرانية في مشاريع إعادة الإعمار ومشاريع في قطاع النقل أوضح إسلامي أن موضوع الشركات السورية الإيرانية المشتركة يحتاج إلى قالب وإطار جديد للتمويل ومزاولة النشاط، كاشفاً عن وجود عدة شركات إيرانية زارت سورية ودرست بعض المشاريع المطروحة، مضيفاً: نتمنى أن نتكهن في طهران من الوصول إلى صيغة نهائية لهذه الشركات المشتركة وطبيعة عملها.

وفي تصريح إسلامي خلال لقائه وزير النقل على حمود بحضور العميد في قطاعات النقل لكل البلدين أشار إلى أهمية الزيارة كمؤشر لإجراءات إستراتيجية ومؤشر للإرادة في تنمية العلاقات بين

البلدين وبأنه يعتبر فرصة حقيقية لمناقشة الحاجات والطاقت المتوافرة لدى البلدين، للتعاون بين القطاع الخاص في البلدين والذي يعتبر محركاً للتعاون الاقتصادي.

واعتبر إسلامي أن الاتفاقيات الإستراتيجية طويلة الأمد الموقعة بين البلدين في الشهر الأول من العام الجاري تعتبر منعطفاً في العلاقات التجارية والاقتصادية للبلدين، مضيفاً: وهذه الاتفاقيات تم تحديد الموضوعات الرئيسية التي يرغب البلدان بالتعاون فيها.

وتابع: في موضوع النقل وبالتنسيق مع الجانبين السوري والعراقي تم إقامة اللجنة المشتركة السورية العراقية الإيرانية على مستوى المدراء العامين لتنمية كل قطاعات النقل البري والبحري والجوي والتراخيص.

وقال إسلامي: وجهنا دعوة إلى الوزير حمود لزيارة طهران وسوف توجه دعوة إلى وزير النقل العراقي، لإقامة اجتماع ثلاثي وتوقيع اتفاقية ثلاثية في مجال النقل في إطار التعاون المشترك بين البلدان الثلاثة مؤمن التسهيلات للتجار والنشاطات الاقتصادية لمزاولة مهنتهم بشكل أكثر بساطة.

وأكد إسلامي استمرار دعم الشعب

الأمر بشكل جيد وكان الاجتماع مع الجانبين السوري والعراقي في المجال الاقتصادي وخاصة في مجال إعادة الإعمار، معتبراً أن تنمية النقل من مستلزمات تنمية التجارة وقال: نحن نحتاج لإنشاء خط بري أو حديدي لتطوير التجارة بين البلدين ونحن تابعنا

ملاحة بحرية ونقل جوي، من جانبه كشف وزير النقل على حمود لـ«الوطن»، أن اللجان المشتركة بين البلدين تدرس إحداث شركة شحن بري مشتركة لتفعيل أسطول النقل البري لنقل المواد والتبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين مضيفاً: لكن جاهزين لتنمية

شرايين النقل بكل أنماطه بين سورية وإيران وخاصة بعد استكمال افتتاح المعابر وفتح الطرق الدولية.

وقال حمود: نعول على زيادة الطاقة التمريرية لحركة النقل عبر الخط الحديدي الثلاثي إيران العراق سورية وليكون نقطة جذب في مرور طريق الحرير عبر سورية.

وأشار حمود إلى أن الوزارة تنظر إلى أهمية تقوية المرافئ السورية وربطها طريقاً وسككياً وتشجيع حركة الاستثمار والتنمية في مشاريع النقل وخاصة بعد تحرير مساحات واسعة على يد الجيش البطل ومع اقتراب الانتصار على الإرهاب وفتح الطرق الدولية التي أغلقت بفعل سيطرة الإرهاب طيلة الأعوام السابقة.

وأكد حمود أن الوزارة تعمل على أن يكون الجانب الإيراني شريكاً اقتصادياً في إعادة إعمار سورية والاستفادة من خبرات الفئتين وخاصة في مجالات النقل والطرق والسكك الحديدية، مضيفاً: نعول على اتفاقيات التعاون واجتماعات اللجنة السورية الإيرانية.

وأوضح الوزير أنه سيكون هناك قريباً لقاءات في كلا البلدين على مستويات مختلفة وزارية وإدارات عامة لبحث تعزيز التعاون ونجاح التحالف السوري

الإيراني في حربه الاقتصادية وتجاوز آثار العقوبات السورية.

وفي تصريح له أشار حمود إلى التعاون الدائم مع الجانب الإيراني في جميع المجالات، منوهاً بالتعاون في مجال النقل لافتاً إلى توقيع العديد من الاتفاقيات في هذا المجال، مؤكداً وجود متابعة جادة لهذه الاتفاقيات مع الوزير الإيراني.

ولفت حمود إلى توجيهات القيادة بالتعاون مع الجانب الإيراني، معتبراً أن البداية يجب أن تكون من قطاع النقل لأهميته وانعكاسه الإيجابي على باقي القطاعات، مشيراً إلى أن مشروع النقل السككي بين سورية وإيران والعراق مهم ويعول عليه كمؤشر لانتعاش الشعب في محور المقاومة، متصفاً أن يتم المشروع في أقرب وقت.

وشكر الوزير الإيراني على دعوته لزيارة إيران مؤكداً أن توقيع الاتفاقية على مستوى الوزراء سيكون له دور كبير على الجانب السياسي إضافة لأهميته على الجانب الاقتصادي، واتفق الوزيران على أهمية التنسيق المستمر في ظل العقوبات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وبلورة رؤية شاملة لتعاون إستراتيجي يحقق تطلعات الشعبين ويرتقي للعلاقات المتجذرة قوة وصلابة على المستويين السياسي والعسكري.

أول مؤتمر للخرفة التجارية السورية الإيرانية في دمشق

شركة قابضة مشتركة ومصرف وشركة تأمين وشركات صرافة

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم ترتق بعد إلى طموحاتنا

هنا غانم



شهدت العاصمة دمشق خطوات جديدة لتوطيد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والصناعية بين رجال الأعمال في سورية وإيران من خلال انعقاد المؤتمر الأول لخرفة التجارة السورية- الإيرانية المشتركة، أمس في فندق إيبلا الشام، بحضور رسمي رفيع المستوى من البلدين وعدد من رجال الأعمال وممثلي الفعاليات الاقتصادية.

وأقر المؤتمر مجموعة من التوصيات لتقديمها إلى حكومتي البلدين سعياً إلى تأسيس قاعدة مشتركة قوية في مختلف المجالات، وبرزها في المجال الاقتصادي، إذ تهدف التوصيات إلى رسم ملامح جديدة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين وتصل إلى أعلى مستوياتها.

وتضمنت التوصيات ضرورة تطوير اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين عام ٢٠١١، والبحث عن إمكانية إلغاء السلع المستنفاة وتطبيق الاتفاقية، والنظر في إمكانية إلغاء الرسوم والضرائب المفروضة على السلع المتبادلة بين البلدين، وصولاً إلى تطبيق منطقتي تبادل حر كاملة، والعمل على إلغاء كافة القيود غير الجمركية من المنع والتقييد بهدف زيادة حجم التبادل بين البلدين.

وأكد المحضمون أهمية بحث إقامة شركة قابضة مشتركة، وتقديم الدعم لإنشاء قاعدة بيانات عن الفعاليات الاقتصادية والصناعية في كلا البلدين، وتقديم التسهيلات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة، والعمل على إنشاء مصرف تجاري مشترك يشرف على حركة التبادل التجاري بين البلدين بالعلاقات الوطنية، إضافة إلى إنشاء شركة تأمين مشتركة واعتمادها لحركة التبادل التجاري المشترك، وتسهيل إنشاء شركات صرافة مشتركة، وترتكز مطالب رجال الأعمال على ضرورة إعطاء الأولوية للمشاريع المشتركة التي تعتمد على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الوطنية، وتقديم التسهيلات لمعارض المنتجات الوطنية المقامة في كلا البلدين.

تواضع وطموح

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل قال: «يسعى هذا المؤتمر إلى تطوير وتعزيز دور القطاع الخاص التجاري والاستثماري والصناعي بين البلدين، الذي هو أحد أهم أهداف الخرفة التجارية المشتركة، خاصة وأن جهود الحكومتين انصبحت على تعزيز الشراكة الاقتصادية في شقها التجاري والاستثماري بين رجال الأعمال في كلا البلدين».

وفي تصريح لـ«الوطن» بين خليل أن هناك تنسيقاً دائماً بين البلدين على المستوى الحكومي في مختلف المجالات، منوهاً بأن هناك حركة اقتصادية تشهد سورية خلال المرحلة الراهنة بين البلدين في كافة المجالات، وأهمها التعاون الإستراتيجي الطويل الأمد بين البلدين، مشيراً إلى أن هذه الاجتماعات والاتفاقيات الموقعة بين البلدين ما هي إلا أرضية مهمة لتحقيق فرص التعاون مع القطاع الخاص، بالرغم من التواضع في العلاقات الاقتصادية، والتي لم ترتق بعد إلى طموحاتنا، خاصة أننا نطمح إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ونحن نتحقق طموحاتنا.

القطاع الخاص الإيراني في الفرص المتاحة للاستثمار في سورية، والعكس كذلك، مؤكداً أن ذلك يتطلب تنمية العلاقات ويدخل الجهود وتوفير كل المستلزمات والتسهيلات لإعادة إعمار سورية، والارتقاء بالمستوى المعيشي للشعب، إضافة إلى توفير البنى التحتية المناسبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الوزير الإيراني أن العلاقات الإستراتيجية مع سورية مهمة، وإيران لديها رغبة كبيرة بأن يكون لها دور كبير بإعادة إعمار سورية، مشدداً على أهمية البدء بعمليات التبادل التجاري واطلاق الفعاليات الاقتصادية بشكل فوري على أرض الواقع.

مستشار النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ورئيس لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية مع سورية والعراق الدكتور حسن دنائي علق أماله على ارتقاء مستوى العلاقات الاقتصادية مع سورية، مؤكداً أن هناك إجراءات ملحوظة متطورة على المستوى الاقتصادي في سورية لكنها لا تتناسب مع مستوى العلاقات السياسية بين البلدين، وأعلن عن استعداد بلاده للوقوف إلى جانب سورية في مرحلة إعادة الإعمار.

بدوره، دعا رئيس الخرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة عمران شعبان إلى إقامة

شركات مساهمة مشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص في كلا البلدين، مؤكداً أن هذا المؤتمر يهدف إلى تذليل العقبات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين والسعي جدياً لزيادة التخفيضات الجمركية ولإزالة كافة العوائق الجمركية وتسهيل حركة النقل الجوي والبري بين البلدين.

خطط دقيقة

رئيس غرفة التجارة المشتركة الإيرانية السورية كيوان كاشفي أكد أن إيران سوف تستخدم كل الطاقات لإعادة إعمار سورية، لافتاً إلى أن إيران كانت جنباً إلى جنب مع سورية خلال الحرب الإرهابية، ومن الواجب أن تكون الفرص الاقتصادية المتاحة في إيران، مشيراً إلى أن هناك أفقاً اقتصادية واحدة بين البلدين في مختلف المجالات، سواء المصرفية والجمركية.. الخ، مبيّناً أن ذلك يتطلب وضع خطط دقيقة في كلا البلدين، لكن يجب أن تكون من الأولويات في إعادة الإعمار هي الشركات الإيرانية إضافة إلى ضرورة الاهتمام بإيجاد فرص للتبادل الصناعي والزراعي بين البلدين، داعياً الوفود السورية المتخصصة إلى زيارة إيران للاطلاع على كافة المجالات.

حضور متواضع للتجار في ندوة الأرباء التجاري حول العمل الجمركي

العميد حداد: مشكلة البيانات واسم المستورد سببها ظروف الحصار وتحل بالتنسيق

عبد الهادي شيباط

< الحاج: من حق أصحاب المجال والفعاليات الاطلاع على أوامر التحري والتأكد من مهمة الدورية >

< يجب ألا يقفوا من زيارات الجمارك >

وسط حضور متواضع للتجار في غرفة تجارة دمشق لم يتجاوز ٣٠ تاجراً، وغياب رئيس الغرفة محمد عسان القلاع تم تبريره بالتزام مع افتتاح الدورة ٦١ لمعرض دمشق الدولي، بحثت ندوة الأرباء التجاري أمس العمل الجمركي، والتي اتسمت بتوجيه التجار الكثير من الملاحظات حول أداء الضابطات الجمركية، وتنفيذ المهام من قبل عناصر الجمارك خاصة فيما يتعلق بمسألة البيانات الجمركية واسم المستورد.

معاون الأمر العام للضابطة الجمركية العميد ميخائيل حداد بين أن الضابطة تنفذ مهامها وفق القانون، وأن العديد من الملاحظات التي تم طرحها يمكن حلها والتوافق عليها عبر التنسيق والحوار مع غرف التجارة، على حين اعتبر أن مسألة البيانات الجمركية واسم المستورد من المعوقات التي تعترض العمل، وهي من مفزات الحرب على سورية وحالة الحصار المستمرة منذ سنوات، وأن موضوع البيانات يمكن نقاشه مع وزارة الاقتصاد.

وشرح حداد الكثير من النقاط حول قانون الضابطة الجمركية وكيفية تنفيذ المهام، وأنه المهام الجمركية والعمل دوماً على زيادة المهارات والخبرة لدى مختلف العاملين في الضابطة الجمركية، وأن معظم المهام يتم تنفيذها بحضور ممثل عن غرف التجارة أو الصناعة حسب جهة المهمة الجمركية.

ومن جانبه اعتبر مدير مديرية مكتب المدير العام للجمارك محمد الحاج أن الإدارة العامة للجمارك متعاونة وتحرس على تنفيذ المهام بمهنية وفق الأنظمة المعمول بها، وأنها حرصت على أن تكون العلاقة تعاونية مع أصحاب الفعاليات التجارية والصناعية، منوهاً بأنه لا يجب على أصحاب تلك الفعاليات والمحال التجارية القلق من الزيارات الجمركية لأن الغاية هي سلامة الاقتصاد ومكافحة التهريب ومصصلحة المواطن في

النهاية، وأنه من حقه طلب المهام وأوامر التحري من دوريات الجمارك والإطلاع عليها والاستمرار في تشغيل الكاميرات لديهم أثناء تسجيل الضبط، وفي حال رصد مخالفة سيتم التعامل معها وفق القانون والأنظمة الخاصة بالعمل الجمركي.

ولفت إلى أن الهدف ليس عرقلة العمل التجاري وإنما مكافحة التهريب وعدم الضرر بالاقتصاد الوطني، وأنه في حال ورود أي إخبارية كاذبة أو كيدية يتم التعامل مع مصدر هذه الإخبارية لضمان عدم تكرارها من جانبه بين مدير الشؤون الجمركية في الإدارة العامة للجمارك باسل الصالح أن هناك تنسيقاً مستمراً مع وزارة الاقتصاد وغرف التجارة حول العديد من القضايا خاصة البيانات الجمركية وأن يتم العمل على حل مختلف المعوقات التي تعترض العمل الجمركي والتوجه بتنفيذ المهام نحو الانسيابية، وأنه في هذا الخصوص تم تقديم الكثير من التسهيلات والإجراءات للمشاركت في معرض دمشق الدولي بما يخدم المصلحة العامة ونجاح المعرض بدورته الحالية.